يكون احدهما صادقًا والآخر كاذبًا ، او يكونا صادقين معًا لكن[٨] من جهتين مختلفتين . فان كان احدهما كاذبًا والآخر صادقًا اعتمد الصادق ، وان كانا صادقين معًا كاذبين معًا من جهتين سهل عليه تمييز[٩] الجهة التي بها صدق كل واحد منهما والجهة التي بها[١٠] كذب . وهذا النحو من التمييز هو من شأن ذوي الفطر القائمة والقوى الفاضلة ، وهؤلاء[١١] هم الذين شأنهم محبة الشيء الفاضل من احد المتقابلين ، لأن الناس في هذا[١٢] اصناف ثلاثة : منهم من يختار ابدًا الافضل من كل متقابلين وهؤلاء[١٣] هم الحكماء ؛ ومنهم من يتساوى عندهم الاشياء الفاضلة والرديّة وهؤلاء[١٤] هم الجدليون بالطبع ؛ ومنهم من يحب من احد المتقابلين احسنهما وهؤلاء[١٥] هم السوفسطائيون بالطبع .

ومنها ان يكون عند صاحب هذه الصناعة قياسات عتيدة في المسائل الجمهورية التي يصعب التكلم فيها باثبات او ابطال . وهذه المسائل ثلاثة[١٦] اصناف : احدها ان تكون مما يتعاطى الجمهور النظر فيه وتكثر فيه مخاطبة بعضهم بعضًا فيها ، من غير ان يكون لأكثر الجمهور فيها ميل الى احد المتقابلين ، مثل قولنا : هل الفقر مع الصبر آثر مع الغنى مع الترفه ؟ والصنف الثاني هو الذي يكون ميل الجمهور الى احد المتقابلين فيه اكثر ، مثل قولنا : هل اليسار عدم الفضيلة آثر من الفقر مع الفضيلة ؟ والصنف الثالث هي الاشياء التي يلحق الانسان فيها الشنعة عند الجمهور بأي المتقابلين اجاب فيها ، مثل قولنا : ايّ احرى ان يطيعه الانسان : المعلم او الأب ؟ وانما اوصى في مثل هذه المسائل ان تكون[١٧] عند الجدلي قياسات معدّة عنده عليها لمكان صعوبة وجود القياس عليها ، لأن الذي ليس للجمهور فيه رأي يصعب ان يقرر فيها رأي ، وكذلك الذي الجمهور الى مقابله اميل . واكثر من ذلك ما تلحق الحيرة فيه عن اي المقابلين اجاب منهما المجيب ، مثل قولنا : هل ينبغي ان يطاع الآباء او الشريعة ؟

ومنها ان يتحفظ حدود الاشياء التي منزلتها من الصنائع منزلة المبادئ والاصول ، مثل حدّ المادة والصورة في العلم الطبيعي ، وحدّ الخير والشر في العلم العملي ، والنقطة والخط والسطح والجسم في الهندسة . والذي[١٨] ينبغي ان يكون عنده من حدود هذه الاشياء هي الحدود المشهورة .

ومنها ان تكون المواضع التي سلفت في[١٩] المقالات المتقدمة عتيدة عنده ، وبخاصة

المواضع التي تثبت الشيء او تبطله باطلاق ، فينبغي ان يحفظ الاشياء التي تجري من الصناعة[٢٠] مجرى الاصول والاسطقسات والمبادئ لسائر ما يستنبط عنها في صناعة صناعة . فانه كما ان صاحب العدد انما تحصل له القدرة على ضرب الاعداد بعضها في بعض اذا تقدم اولاً فعرف ضرب الاعداد الاول ، وهو الذي يعرف بيان الضرب ، كذلك الحال في صاحب صناعة الجدل إنما تتأتى له المخاطبة في كل ما يريده اذا كانت عنده المقدمات والقوانين، التي شأنها ان يستعملها في وضع وضع اي وضع كان، عتيدة. وينبغي ان يتحرى من الامور الكلية التي يستعملها في استنباط الامور الجزئية الكلية القريبة من الامور المقصودة الجزئية . فان الكليات التي في غاية العموم ليس يتذكر منها شيء ولا يستنبط عنها شيء بسرعة ، بل ان تطرق منها الذهن الى الجزئي فبضرب من العرض ، وكأنه انما يصير اليه منها[٢١] لا بطريق صناعي بل بأي شيء اتفق . مثال ذلك انه ليس ينبغي ان يتحفظ[٢٢] هذا الموضع[٢٣] وهو ان كل امرين كانا مختلفين ، ووجد احدهما بحال ، فان الثاني يوجد بحال مخالفة للأول ؛ بل يتحفظ[٢٤] بدل هذا انه اذا كان احد المتقابلين يوجد له امر ما فالمقابل الآخر يوجد له مقابل الأمر الاول ، فان بالمتقابلات تتذكر الاضداد وانواعها ويمكننا ان نفقد منها على المطلوبات الجزئية التي تحتها بسهولة وسرعة .

ومنها ان نرتاض في تصيير الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا بان نرقيها الى الكلي الذي يعمّها ، وفي تصيير القول الواحد اقاويل كثيرة بأن نقسمه الى الجزئيات التي تحته . فانه متى كنا سائلين انتفعنا بتصيير الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا لخفي بذلك ما نريد تسلمه منه[٢٥] ، ومتى كنا مجيبين انتفعنا بتصيير القول الواحد اذا سئلنا عنه الى اقاويل كثيرة ؛ فان وجدناه متضمنًا ابطال ما نروم حفظه لم نسلّمه والاّ سلّمناه . وينبغي ان نعتمد ها هنا اعم كلي نقدر عليه ، اعني اذا صيّرنا الاقاويل الكثيرة قولاً واحدًا فان بهذا الفصل يكون الامر على المجيب اشد خفاء . وذلك بخلاف الامر في الكليات التي تكون عنده عتيدة لعمل المقاييس ، فانه قد يكون من الأقاويل الكلية ما يصعب على النجيب ان يتفطن لما يلزم عنه من النتائج . مثال ذلك ان نتسلّم ان علم الاشياء التي في غاية الكثرة ليس واحدًا . فانه اذا سلّم هذا فقد سلّم ذلك في المضافين والمتضادين وفي اشياء كثيرة . ولذلك ينبغي للمجيب ان يفعل ضد ما يفعله السائل فيهرب من تسليم الاقاويل الكلية العامة ما امكنه .